

شروق مجد الإمبراطورية العثمانية

كانت الإمبراطورية العثمانية ضمن إمبراطوريات العالم العظمى، إذ كان لها تأثير كبير على مجرى التاريخ العالمي وعلى مصير الشعوب الذين كانوا جزءاً من تلك الإمبراطورية .

الغزو العثماني للبلقان :

١. أن تأسيس الإمبراطورية العثمانية كان نتاج الاستقرار الدائم للقبائل التركمانية المتعددة في آسيا الصغرى من القرن الحادي عشر فصاعداً مع القادمين من آسيا الوسطى، وقد حدثت آخر أكبر هجرة لهم خلال القرن الثالث عشر تحت ضغط الغزوات المغولية، ومع نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر نجحت قبيلة تركمانية بقيادة الأمير ارطغرل وابنه عثمان (١٢٩٩ - ١٣٢٦) في إخضاع القبائل المجاورة الصغرى ووضعت أسس دولة عثمانية تركية جديدة في آسيا الصغرى وقد حازت تسمت بذلك نسبة لاسم الأمير عثمان .

وخلال حكم القائد الثاني اورخان (١٣٢٦ - ١٣٥٩ م) انتهز العثمانيون وقوع الحروب الداخلية في الإمبراطورية البيزنطية وبدءوا في غزو آسيا الصغرى كلها تقريباً ونفذوا لبلاد البلقان وفي عام ١٣٥٢م استولوا على قلعة تسيمني في شبه جزيرة جاليبولي ثم على قلعة كاليبولي بعد عامين من ذلك، وفي هذا الوقت

تصدعت أركان الإمبراطورية البيزنطية وولايات البلقان بسبب الصراعات المتتالية التي أدت إلى نشأة عدد من الولايات الصغيرة المستقلة وشبه المستقلة والملكيات الإقطاعية ووسط هذه الظروف اخترقت الجيوش العثمانية منطقة البلقان، وخلال حكم السلطان مراد (١٣٦٢ - ١٣٨٩ م) سادوا - بالتدريج - كل إقليم " ثراس " بما في ذلك مدن ادريانوبل، وديموتيكافلبوبوليس، وقد أعاد الأتراك تسمية مدينة ادريانوبل إلى " ادراين " وتحولت إلى عاصمة للدولة العثمانية، وانتشر الغزو العثماني إلى مدى أبعد عقب معركة تشيرنومن (تشيرمن) التي تم فيها تدمير جيشي " فوكاشين " و " احلبش " - وهما حاکمان مستقلان لأجزاء من منطقة مقدونيا- تماما . وفي عام ١٣٨٢ م وقعت مدينة صوفيا بأيدي العثمانيين وبعدها زادت إمكانات امتداد الغزو العثماني .

● الحروب العثمانية وبناء الامبراطورية :
تحدد مصير شعب البلقان بوقوع معركة كوسوفو، حيث هُزمت الجيوش المتحدة لعدد من حكام منطقة البلقان تحت قيادة " لازار " ملك صربيا، وواصل السلطان الجديد بايزيد الأول " الصاعقة " غزو كل من صربيا وبلغاريا من محليات إقليم تورنوفو (عام ١٣٩٣ م) ومنطقة " فيدين " (١٣٩٦) وقد

عبرت جيوشه نهر الدانوب وأجبرت حاكم فاللا
تشيا جون مرسيا على أن يصبح تابعا له.

سلاطين بني عثمان

١٣	١٢	١- عثمان الأول
٢٤	٩٩	
١٣	١٣	٢- أورخان الغازي
٦٢	٢٤	
١٣	١٣	٣- مراد الأول " هاد أفنزي
٨٩	٦٢	غيار "
١٤	١٣	٤- بايزيد الأول " الصاعقة
٠٢	٨٩	"
١٤	١٤	٥- بلا حاكم محدد
١٣	٠٢	
١٤	١٤	٦- محمد الأول
٢١	١٢	
١٤	١٤	٧- مراد خوجة الثاني
٥١	٢١	
١٤	١٤	٨- محمد " الثاني" الفاتح
٨١	٥١	
١٥	١٤	٩- بايزيد فيلي " الثاني"
١٢	٨١	
١٥	١٥	١٠- سليم الأول " يافوظ "
٢٠	١٢	
١٥	١٥	١١- سليمان الأول "
٦٦	٢٠	القانوني " العظيم

١٥	١٥	١٢- سليم الثاني "
٧٤	٦٦	سارحوش "
١٥	١٥	١٣- مراد الثالث
٩٥	٧٤	
١٦	١٥	١٤- محمد الثالث " العدلي
٠٣	٩٥	"
١٦	١٦	١٥- احمد الأول " باهتي "
١٧	٠٣	
١٦	١٦	١٦- مصطفى الأول "
١٨	١٧	ديلى "
١٦	١٦	١٧- عثمان الثاني " جنش
٢٢	١٨	"
١٦	١٦	١٨- مراد الرابع " الغازى
٤٠	٢٣	"
١٦	١٦	١٩- ابراهيم الأول " ديلى
٤٨	٤٠	"
١٦	١٦	٢٠- محمد الرابع " افجى "
٨٧	٤٨	
١٦	١٦	٢١- سليمان الثاني
٩١	٨٧	
١٦	١٦	٢٢- احمد الثاني
٩٥	٩١	
١٧	١٦	٢٣- مصطفى الثاني
٠٣	٩٥	الغزى
١٧	١٧	٢٤- أحمد الثالث
٣٠	٠٣	

١٧	١٧	٢٥- محمد الأول " كامبر "
٥٤	٣٠	
١٧	١٧	٢٦- عثمان الثالث
٥٧	٥٤	
١٧	١٧	٢٧ - مصطفى الثالث
٧٤	٥٧	
١٧	١٧	٢٨- عبد الحميد الأول
٨٩	٧٤	
١٨	١٧	٢٩- سليم الثالث " جيهان
٠٧	٨٩	مطر "
١٨	١٨	٣٠- مصطفى الرابع
٠٨	٠٧	
١٨	١٨	٣٠- محمود الثانى " عدلى
٣٩	٠٨	"
١٨	١٨	٣١- عبد الحميد الأول "
٦١	٣٩	الغازى "
١٨	١٨	٣٢- عبد العزيز
٧٦	٦١	
.....	١٨	٣٣- مراد الخامس
..	٧٦	
١٩	١٨	٣٤- عبد الحميد الثانى
٠٩	٧٦	
١٩	١٩	٣٤- محمد الخامس " رشاد
١٨	٠٩	"
١٩	١٩	٣٥- محمد السادس " فهد
٢٢	١٨	الدين "

وبالتدريج غزت الإمبراطورية العثمانية جميع أراضي البلقان مع بقاء فالاشيا ومولدافيا في حالاتهما الخاصة كمحليات تابعة، وسقطت مدينة نيسالونيكى عام ١٤٣٠م، وبعد فترة طويلة من الحصار نجح السلطان محمد الفاتح " الغازي " في الاستيلاء على مدينة القسطنطينية التي أعيد تسميتها " استانبول " وأصبحت العاصمة الجديدة للإمبراطورية بديلا عن " ايدرلين " وتم احتواء الأرض المفتوحة داخل الإمبراطورية العثمانية التي طورت نظامها الإدارى والاقتصادي المعقد المبنى على أساس عسكري والذي طُبِقَ بدوره على الرعايا بمن فيهم الغجر وقامت الإمبراطورية بمد غزواتها نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى وسط أوروبا، وقد وصلت إلى قمة عظمتها في عهد السلطان سليمان الأول " العظيم " ١٥٢٠-١٥٢٦م ثم سقطت المجر بعد معركة موهاكس عام ١٥٢٦م، وتوقف توسعها فقط بسبب حصارها الفاشل لمدينة فيينا عام ١٥٣٩ وهزيمة الأسطول العثماني في موقعة ليبانتو عام ١٥٧١م، وهى الهزيمة التي حدثت بفعل التحالف بين اسبانيا والبندقية متحدين تحت رعاية بابا روما .

وقد تبع ذلك سلسلة من الحروب الأقل نجاحا والتي نتج عنها مجموعة من الهزائم العسكرية أوقعتها بالإمبراطورية كل من النمسا، وفارس، وروسيا والبنديقية أدت إلى توقيع اتفاقية كارلو فيتز التي كانت مؤشر بداية انهيار هذه الإمبراطورية

● المصادر التاريخية حول وجود الغجر في الإمبراطورية العثمانية :

هناك دليل تاريخي له اعتباره على وجود الغجر في البلقان خلال فترة السيادة العثمانية، رغم أن ذلك الدليل يعد غالبا مهمل وغير حاسم، إلا أنه يمدنا بلامح محددة لطبيعة وامتداد ذلك الوجود حيث وصل عدد كبير من الغجر إلى منطقة البلقان أثناء الغزوات العثمانية ، باعتبارهم جزءا من البشر الذين صاحبوها ومضى بعض من أولئك الغجر قدما مع الجيش داخل أوروبا في حين بقى عدد له قيمته في أراضي البلقان حيث استقروا هناك أو استمروا في انتهاج حياتهم كقبائل مرتحلة، ومع وجود نسبة من السكان من الغجر في الأراضي المفتوحة حديثا، فقد تبدت أرقامهم في عدة وثائق رسمية تعود إلى تلك الفترة، وتجدها أساسا في الأرشيفات الثرية الخاصة بالحكومة العثمانية والإدارة المحلية (التي دُرست بتوسع حتى الآن) تحت مسميات القبط والصينيين (أوتشين ماتشين وهي الصين بالتركية) وتشمل

تلك الأرشيفات وثائق إدارية تحوى تفاصيل لسجلات الضرائب وأوامر المحاكم المتعلقة بالأمور المدنية والاقتصادية والدينية والعائلية ، وكان النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العثماني مختلفا كثيرا عن النظام الغربي الأوربي ، فعندما كانت الإمبراطورية العثمانية في أوجها، كان بناؤها الطبقي المعقد المؤسس على الإدارة العسكرية والاقتصادية والدينية واقعا تحت سيطرة القبضة المُحكمة للسلطان وقد تحكّم هذا النظام المعقد في سُبل الحياة اليومية لمجموع السكان، حيث تم تصنيفهم - أيضا - بصورة تراتبية إلى فئات متعددة، كان أهم فئتين منهم المسلمين " المؤمنين حقا " والرعايا المسيحيين، ولكل فئة أحوالها المختلفة وعلى كل منها التزاماتها المغايرة تجاه الدولة المركزية ويظل هناك سؤال منهجي بلاحل ويهمله معظم المؤرخين المتخصصين - رغم إمكان إثارته لمشكلات خطيرة - وهو إلى أى مدى تَمُدنا الوثائق الرسمية الموجودة بصورة حقيقية عن الماضي ؟ وهذا التساؤل يُعد مسببا للإشكالات خاصة في حالة منطقة البلقان بغض النظر عن الفترة الزمنية والنظام السياسي الخاضع للدراسة إلا أنه بعد أن نأخذ في اعتبارنا أوجه القصور المحتملة للمصادر التاريخية الموجودة، نجد أن تلك المواد الثرية

المتاحة تمدنا بنقطة بدءٍ لنظرة جديدة في تاريخ
العجر في ظل الإمبراطورية العثمانية .

• العجر في سجلات الضرائب

تم تحديد طبيعة سجلات الضرائب بواسطة
النظام الاقتصادي العسكري المعقد لملكية
الأرض داخل الإمبراطورية وبالتحديد كانت
الأرض ملكا خاصا بالإمبراطورية وجزء منها
(والمسمى الميولك) يخص السلطان نفسه أو
يخص السلطات الدينية (الفاكوف - الأوقاف)
وقد قسم السلطان الأرض المستعمرة إلى أجزاء
أسموها (التيمار والزيامت و الهاس) ووزعها
على طبقة القيادة العسكرية (السباهي)
وخصص لهم نصيبا من الضرائب المتنوعة
مقابل قيامهم بواجبات عسكرية محددة، مثل
تسليح وتغذية عدد من الناس وتنفيذ بعض
الأدوار معهم خلال الحملات الحربية .

ويعود أول ذكر للعجر في وثائق الضرائب
للإمبراطورية العثمانية إلي عام ١٤٣٠م وهو
موجود في سجل " التيمارز " المنتسبين
لسنجقية إقليم نيكوبول، ومسجل به ٤٣١ أسرة
عجرية و يمثلون ٣,٥% من جملة المسجلين
بوجه عام، كما أن مجموعة القوانين واللوائح
المتعلقة بالسكان في مقاطعة روميليا عام ١٤٧٥
م تُعد مصدرا أكثر أهميةً وشمولاً في ذكر أعداد
العجر وأوضاعهم الاجتماعية أيضا في عهد
محمد الفاتح الثاني، وقد احتوت روميليا تقريبا

كل شبه جزيرة البلقان باستثناء الأقاليم التي لها وضع خاص مثل محليات مولدافيا وفالاشيا والبوسنة ويتضح من تلك المجموعة أن كل العجر في ذلك العصر - بغض النظر عن كونهم مسلمين أو مسيحيين - قد سدّدوا ضريبة الرأس، وإلا فإنها كانت تُجمع من غير المسلمين فقط، وقيمتها حوالي ٤٢ اكشه سنويا طوال السنوات الثلاث التي غطّاها ذلك السجل . وعلى أية حال تفيدنا وثيقة أخرى داخل تلك المجموعة أن العجر المسلمين قد مُنعوا من الاختلاط بالعجر المسيحيين، وكان عليهم أن يدفعوا ضريبة أعلي لو وقعوا في ذلك إذ على المسلم أن يعيش فقط بين المسلمين وإذا ما استمر في العيش بين غير المؤمنين فعليه أن يدفع ضريبة الرأس بنفس قيمة الضريبة المفروضة عليهم .

والقراران يحملان نوعا من التعارض، فالممارسات المعتادة على أية حال ، أن يقوم المسيحيون بسداد ضريبة أكبر من المسلمين، كما سيتضح من سجلات الضريبة التي سنذكرها فيما بعد في هذا الفصل .

كان النظام الذي يجمعون بواسطته الضرائب من العجر الرّحل محددًا حيث لا بد للقاضي أن يمنح السلطة بالوكالة لشخص يمكنه الرحيل مع العجر ويكون مسؤولا عن دفع الضرائب، وفي الواقع فإن سلطة ذلك الوكيل كان من المحتمل

أن تمنح إلى نائب يأتي من مجتمع الغجر نفسه، وكانت فئات معينة من الغجر تُستبعد من ضريبة الرأس تلك ومن بينهم أولئك الذين يقدمون خدمات ما للجيش وعلى سبيل المثال الغجر الذين يعيشون في الحصون ويقومون بأعمال الصيانة فيها، كأعمال الحدادة وإصلاح الأنواع المختلفة من الأسلحة، والعمل بالفرق الموسيقية العسكرية وأعمال القوات المعاونة، وكان تطبيق إعفاءات ضريبة معينة على الغجر في خدمة الإمبراطورية مستمرا لفترات متأخرة خاصة في بعض الأقاليم ذات الحالات المحددة مثل البوسنة .

وهناك سجل خاص آخر تم حفظه متعلق بالغجر المسيحيين الذين كان عليهم سداد ضريبة الرأس هذه - ومع كل الاحتمالات، استقر أولئك الغجر في منطقة البلقان قبل الغزو العثماني، وهذا السجل يغطي الفترة من ١٤٨٧م إلى ١٤٨٩م ويسجل الغجر المسيحيين الذين عاشوا في مقاطعات استانبول وفيزا وجاليبولي وايدرامن وشيرمن ويانبولي وفيلبي وصوفيا ونيكوبول وفيرمن وكيوستديل وكروشيفاتس وسميديرفو وياني بازار والبوسنة، ومثلوا ٣٢٣٧ من الأسر إجمالا بالإضافة إلى ٢١١ أرملة أخريات، ووفقا للقواعد العثمانية يُعد الرجال فقط الذين كانوا رؤوسا للعائلات ، أو الأرامل عندما يكون لهم

نفس وضع الرجال، هم المصنفون كدافعي ضرائب ويدفعون لصالح عائلاتهم كلها، ولذا سجلت وثائق الضرائب هاتين الفئتين السابقتين فقط. وبيحث السجل وُجد تنظيمٌ خاص يعود إلى عام ١٤٩١ م - مرفق معه- كان يحدد مبلغ الضريبة المستحقة وهو ٢٥ اكشه سنوياً، ويحدد ضريبة أخرى هي ضريبة الأرض المقررة على المسيحيين وتسمى اسبنشة ورسم يُفرض على الليلة الأولى للزواج وتسمى (كروفينا).

• ماذا نتعلم من سجلات الضرائب

تعطينا البيانات المستخلصة من سجلات الضرائب فكرة واضحة للنمو الديموجرافي للكثافة البشرية للغجر في مواقع متعددة، منها على سبيل المثال سجل الضرائب في فيلبي فيما بين ١٤٨٩ - ١٤٩٠ الذي سجل ٣٣ عائلة و ٥ أرامل رؤوساً لعائلات، وفي عام ١٥١٦ وصل عدد العائلات إلى ١٧٥، وبعد عشر سنوات كان هناك ٢٨٣ عائلة بالفعل، كان منها ٩٠ عائلة مسلمة و ١٩٣ مسيحية، وفي عام ١٥١٦م في مدينة بليفني تم تسجيل ١١ عائلة غجرية وفي عام ١٥٥٠م وصلت إلى ٣٦ عائلة بينما وصلت عام ١٥٧٩م إلى ٤٤ عائلة، كما تمدنا البيانات بفكرة عن النسبة المئوية للغجر مقارنة ببقية السكان ففيما بين أعوام ١٥٢٦ - ١٥٢٨ م على سبيل المثال في مقاطعة اسكى

زارا كان هناك ٢٤٥٠ عائلة كانت ٦١ عائلة منها من العجر، أما في عام ١٥٩٥ م في مدينة يانبولى كان هناك ٥٢٩ عائلة كان منها سبع فقط من العجر وسجل الضريبة التالي الذي يستحق عناية خاصة يعود إلى عامي ١٥٢٢م - ١٥٢٣ م وعنوانه " الوثيقة الشاملة للدخل والضريبة على العجر بمقاطعة رومليا " الذين وجدوا على ارض السلطان " المتوفى " بايزيد خان وفي أوقاف وأبعاديات الوزراء الكبار والنبلاء في سنجقية العجر ومقاطعات زياميت وتيمارز ... ويضم ذلك السجل الضخم ٣٤٧ صفحة وكان يتعامل بشكل محدد مع مسائل العجر، وسجل عدد العائلات العجرية مصنفة وفقا للجماعات الضريبية المقيمة في تسع مقاطعات قانونية بالإضافة إلى البنية الدينية للعجر، والمقاطعات التي يعيشون فوق أرضها، ووظائفهم وأحوالهم الاجتماعية، كما سجل ذلك المستند ١٠٢٩٤ مسيحي و ٤٠٢٠٣ مسلم من رؤوس العائلات العجر (وتشمل في مجملها ٤٧١ أرملة معيلة، وبخلاف ما سبق ذكره كان هناك ٢٦٩٤، عائلة مسلمة يعيشون في " سنجقية العجر " ووفقا لحسابات المؤرخ المقدوني اليكساندر ستوجانوفسكى - الذي بني تقديراته على أن كل عائلة بها ٥ أفراد في المتوسط - وبعد السماح بإدخال بعض التعديلات تكون جملة العجر ٦٦٠٠٠ نسمة

منهم حوالي ٤٧٠٠٠ من المسيحيين، ووفقا لتقديرات أخرى اعتمدت على ذلك السجل وجدوا أن هناك ١٧١٩١ عائلة غجرية في الأرض التي شكلت الآن بلاد البلقان والتي توزعت كالآتي ؛ في تركيا ٣١٨٥ واليونان ٢٥١٢ وألبانيا ٣٧٤ ويوغسلافيا " السابقة " ٤٣٨٢ وبلغاريا ٥٧٠١، في حين كان الرقم المحلي الفعلي ١٠٣٧ عائلة رقما غير مؤكد، وذلك يبين بوضوح أن الغجر تواجدوا بأعداد أكثر في بلغاريا من وجودهم في أى مكان آخر من منطقة البلقان

● الغجر - مسيحيون ومسلمون

يمكن استخلاص دليل إضافي من سجل ضريبة روميليا لعامي ١٥٢٢ - ١٥٢٣م فرغم تعدد أنواع الضرائب التي تدفع لم يكن هناك اختلاف ذو قيمة بين ما كان يدفعه الغجر المسيحيون وما يدفعه الغجر المسلمون، فعلى سبيل المثال كان على رؤوس العائلات المسيحية أن تسدد ٢٥ اكشه كضريبة لأرضهم في حين كان على المسلمين دفع ٢٢ اكشه وهو النظير المقابل لضريبة الأرض للمسلمين ويدعى رسم الشفت، وكانت بقية الالتزامات التمويلية إما هي نفسها أو متشابهة تماما بما في ذلك الرسوم المختلفة مثل رسم العرش "البادوهافا" أو الغرامات الموقعة لسبب الجرائم والانتهاكات وتسمى " جبوريوم الجناية " .

ويمدنا تحليل مبدئي للأسماء الأولى لأفراد
 العجر بفرصة لدراسة مدى الانتساب الديني
 لديهم، فالعجر الذين سجلوا كمسلمين غالبا ما
 كان لهم أسماء مسيحية النمط (دون التسجيل
 بأسماء مثل ابن عبد الله وهو اسم يغلب إطلاقه
 للمتحولون للإسلام حديثا) والعكس كان أيضا
 صحيحا حيث وجد للعجر المسيحيين أسماء
 إسلامية [ففي جماعة ضربية يرأسها يانى في
 مقاطعة بونار هيسار تم تسجيل محمود أخال
 يانى وكوجا محمود وبارا سكيف ابن قاسم
 كمسيحيين، وفي جماعة تورالى تم تسجيل ابن
 حسين من مقاطعة يانبولى وكوستاس ابن
 اناستاس وتاسوس أخال نيكولا ونيكولا ابن
 كوشار كمسلمين بينما جرى تسجيل حسين
 كيتودا ابن تورالى ورسيم أخى تانار وحسين
 أخيه وارنافود أخى سيدي ودرويش أخال
 كوريز؟ وإبراهيم هرزو كمسيحيين، وفي
 جماعة جوروس تم تدوين ابن موهوس من
 مقاطعة اسكى زارا وكالين ابن ايفان وبوجدان
 أخى باسكال بين المسلمين، بينما ضم السجل
 كل من اسكندر وحمزة إخوة ماتوس ويانكوس
 ابن إسماعيل وايفان ابن اسكندر وإبراهيم ابنه
 بين أسماء المسيحيين وقد اظهر ذلك الدليل أن
 نظم التسمية لدى العجر كانت مختلطة جدا .
 فاستخدام الأسماء المسيحية والإسلامية التي

ربما تعكس الخصائص الموحدة لمعتقداتهم غالباً ما تتغير وفقاً للظروف المحيطة.

وهناك بعض من المعلومات في ذلك السجل مثيرة إلى مدى بعيد، هي أن كل أسماء النساء العجريات تقريباً مسيحية ويفترض المؤرخ التركي م . ت جوك بلجين أن سبب ذلك هو أسلوب الحياة المتنقلة التي يعيشها العجر الذي أدى إلى احتفاظهم بشكل من أشكال النظم الأمومية في قيادة الأسرة والقبيلة، ولتكريم الأم الكبرى التي كانت بمثابة " حارسة أعراف العجر "، وهذا التفسير بالطبع تفسير افتراضي وإن لم يكن غير منطقي ويستحق المزيد من البحث

*ماذا كانت أسماء العجر ؟

ويُعد سجل الضرائب لعامي ١٥٢٢ م - ١٥٢٣ م مصدراً هاماً لأسماء العجر الذين وصلوا لسن الالتزام بدفع الضريبة ونجد بعضها صعب في تفسيره ، وهو ما أذكره فيما هو آت مصحوباً بعلامة استفهام ، وأغلب هذه الأسماء كان يستخدم بواسطة السكان المحليين أيضاً متأثرة قليلاً بلغة العجر الرومانية ، ومن غير المؤكد نسبة ذلك إلى الاستخدام المتكرر لنوعين من الأسماء التي يتنادى بها العجر في منطقة البلقان ، وهما التسجيل الرسمي لاسم تستخدمه السلطات واستخدام الاسم الخاص للفرد داخل الجماعة .

وقائمة الأسماء أقدمها بالترتيب الألف بائي " اللاتيني" ، ولكن عندما يكون الاسم مركباً أو مصحوباً بلقب ما للفرد أو لأسرته أو بأية توضيحات أخرى فسوف يتم تصنيفه بصورة منفصلة مثل حالة اسم عبد الله فرانا ، أو جيورو تارليش أو بالي بانكو وكارا حمزة وكيور ستيبان وماستور يورجي واليكشي يوسف وسيماريسا حكيم وعلي بك .. الخ . والمتغيرات الصوتية لحروف نفس الاسم كتبتها بصورة منفصلة مثل ؛ بالو وباليو أو جورو وجوروس .. الخ ،ومن القائمة ندرك أن أغلب الأسماء الشعبية للغجر التي بها متغيرات صوتية كانت في أسماء من مثل ؛نيكولا - كولي واوان - يوفان /ايفان ويانكو-ياني /يانو/يانكوس وديمتري -ديمو/ديمكو /ديموس ومحل "ميهال"-ميهو/ميهوس وكوستادين -كوستاس /كوستا، وإذا جاء ذكر اسم ما أكثر من مرة دونتُ عدد مرات تكراره في السجل بين قوسين بعد الاسم مباشرة في الآتي :

عبد الله فرانا- عبدو اللا -أيدين- أيدين
 براتولا - الجايوز - اليكسي وعلي(٢) - علي
 بك وانجل(٢)- اناستاس واندريا(٤) آراب -
 ارنا فود - اهيربان ديمتري -احمد - اياس -
 باز- بايكو و بايو(٣) ، بايراكلو - بياكينا-
 بايكي - باكان ،بالابان (٢) - باي بك - بالي
 بانكو (بايكو) - باليو -بالو - باراكين -باربا

- بارکو - بارهینا - باستالا - باتیا(تادیا) ،
 باتو - باشا - باشیلکو - بیجیاتا (؟) - بیزان -
 بیزار لی (۴) - ، بیهادیر - بیکشا - شوشوی '
 بوجدان (۲) - بوجی- بوزیک - بویکو - بورو
 - بوسیلکو - برایو ، برانیلا - برانیش -
 برانکو (۲) ، براتو - براشو - برایان -
 بولاکی - بولاشی(۲) - ، برهان - بویوک
 سیکلو حاجی ، شافلی - شاکار - شابوکلی -
 شیکریا- شیشنجی بولات (؟) - شیو- شیکو
 زیرکر - شیلینجر - شوهو - شوشی -
 شوشمان- دابی - دافید لی - دافید - دافود -
 دمیان- دانو - دارکو - داسا - دیفالی - دیدی-
 دیدو - دیلی یوفان - دیلی یونس - دیلی
 نیکولا - درویش (۲) درویش علی - ، ظافر
 یرجی- جاهو- جلی - جیجیکو - جیرو -
 جورا - جوتا ، دیف - دیو - دیمکو - دیمو
 (۲) - دیمو (۶) - دیمو فلاهوت - دیمو
 بتری مینا- دیموس رایکو ، دیمتری (۸) -
 دیمتری بیلو ، دوبری - دوبرین - دوبرو
 سلاف ، دوجان - دراجا دراجی - دراجیشکو
 - دراجمان - دراکو میر زرکر - دراجوس ،
 دوشنو - دودش - دودو- دویکو- دوکا (۳) ،
 افرینوس ، اچوریدا - ایدجی ، قاسم درویش ،
 ایلز دوکا، ایلکشی یوسف ، ایرینو ، ایفیندو -
 ایفیندو بول ، افلاکا کوستا ، فاکا ، فیلیب ،
 شنجار ، فیلور ، فوکا ، جیورو فرکو ، جایتو -

جانو - جايا - جينشي، نونفاك جيرا اليالا ، جوجو
 (۲) ، جورو - جوروس - جردلو - جوشيروي
 ، جيورا (۲) ، جيورو (۲) ، جيورو تارليك ،
 هاني مان ، حكيم بالي - حمزة - حسن (۲) ،
 هيرجوتا ، هيرستو ، هيرسو (۲) هامبو ، حسين
 (۲) - حسين كيثودا ، ابرايم ، ابراهيم -
 ابراهيم هرزو ، ايفان (۲) - ايفليا - افرادا -
 ايفرانا - ايفو ، ايلياس (۲) - عيسى "ايسا"
 بالي ، اسكندر (۲) ، اسماعيل (۲) - اسماعيل
 نيكولا ، استويان (۲) ، كاليا (۲) - كالين -
 كالكان - كالكو - كالودي - كالوس - كالون
 - كاما - ، ماشوكا ، كارافاسيل - كارافيدا -
 كارا جورجو - كارا ديتمري - كارا يوفان -
 كارا اوجلان (۴) - كارا حمزة - كارا
 جيوز (۳) - كارا جيوز ايدين اسكندر - كارا
 جيوز اوجلان لار - كارا جيوز توتويكو -
 كارادجا (۴) - كارلي - كاستابا - كاستوريان ،
 قاسم - كاسينو (؟) - كاسيكي - كاشير محمود
 كيمانش - جهيزير ، كيليش ، كيراندريا -
 كيركاراس - كيرياك - كيرياكي - كيرياكو -
 كيتان - كيرشو - كليمو - كودجا باراك -
 كودجا محمود - كودجا هازار ، كويلي '
 كويوكو - كويو (۳) - كوي شين ' كولي -
 كوفين - كوستا - كوستادين (۳) - كوستاس
 - كوستو - كوشبار - كوشتا ، كراجوي (۲) -
 كرايكو (؟) - كراشايكو ، كوكيش ، كولا جيوز

،كولاك استيبان ، كوما نيكولا - كومان (۲) -
 كوريز(؟) - كيرت- كورتاك- كوشار -
 كوشارى - كوش - كوشي - كيوز بالابان -
 كيوز بوى- كيوز نوفاك - كيوز بارد_ كيوز
 ستيبان -كيوتشوك كاستو ، لازار ، لالاموس ،
 لالا (۲) - لالي - لالكو- لامبو -لاسكارى -
 لولا - لوکا ، مافزارى ، مالكوش ، ماما لاسين
 - ماناسيا(۲) - مانجينا - مانو(۲) -مانول - ،
 مير - ماركو - ، ماركو (۲) - ماركو
 مصطفى ، مارتين - مارتو - ما"ى" ستور
 نيكولا - ماستوريان(۳) ، ماتو - ماتوش ،
 محمود ، ميلتوش باشتا - ميلتوش بيرشيا ،
 محمد ميلاهرين ، مايلى - ميلكو ، ميركشا ،
 محل "ميها" (۲) - ميهو (۶) - ميهو بيلونا
 - ميهوس ، موتو ، مظفر - مظفر دوکا -
 مظفر افنديش ، موزيك "ى" ، مراد ،
 موسى(۹) ، مُسَلَّم مصطفى ، مسلمان كارا
 حمزة بن عبد الله - مسلمان بيشو - مسلمان
 خورخاى ، مصطفى(۳) - موسترا - موهوس
 ، نعيم كارادجا ، ناكو ، ناراندجي ، نالدي
 قاسم ، ناسوه ، نيسران ، نيكولا (۱۴) - نيكولا
 كيشيش ، نيني ، نوفاك (۲) ، اوليفر (۲) ،
 أوروک ، باجوسلو، باندروبا (؟) ، بازو ،
 باراسكيف ، باروس باسكال ، باتي ، باشان ،
 بيو (۵) ، بنشو ، بيتكو - بيتروس ، بيشي ،
 ببيركو ، بينارى أوجولار ، بلاف ، بريزوا

(۲) ، برودان ، بوليسترا ، بريبو ، راد (۳) –
رادو ساف – رادو سلاف – رادول ، رايان ،
رايكو ، (۴) – رايو _ رالي ، رمضان (۲) ،
رسيم ، ريبيكا ، ريوس موسوس ، ريشا –
ريشالو ، روند(؟) ، ساكي ، سارة كونستاندين
، ساركو ، سيدى ، سيفر كاستو ، شاملولار ،
شيزو ، شيو ، شيرميرو (۳) – شيرميرد بانشو
' شيشو ، شوموس ، شاركو ، سيفي ديلى بيلينا
، سيلين ، سيماريسا حكيم ، سيمكو ، سيمو
زيركر ، سينادين ، سينان (۲) ، سيروفين (؟)
، سوکوفالي (؟) بك ، ستيبان ، سُليمان ،
صوفي مصطفى ، سو هو جارلو ، تازيل ،
تاسوس ' تاتار (۴) – تاتاس – تاتو (۲) –
تاتوس (۳) – تاتوشي – تاتوش – تاتوشين
(۲) – تاشو ، تيفيكي، تيتو ، تيجران ، تيمرجي
هزير ، توماس، تودور (۷) ، تروشانلو ،
تسوتسو لاسي ، توين رايكو ، تورالي (۲) ،
تورشانبا ، اوجلاش – اوجليش – اوجرين (۲)
، نوفكو ، فاردار – فاردو ، فاسيل (۲) ، فلاد
– فلادين يانو – فلاداك شوشوى ، فلايكو (۲)
، فالايا ، فوجوس بوتاش ، فوى فودا ، فرانكا ،
فالكاشين ، زيزو (؟) زوبان ، ولاتار ، زوراليا
، ياکو ، ياند ' ياني (۳) – ياني شاكال – ياني
شيروز – يانکو (۳) – يانکوس – يانکولا –
يانو (۳) ، ياراماز ، يارکو ، ، يهشي ، ياشکو
، يايان ديمو – يوفان(۱۱) – يوفکو ، يوجا ،

يونس (٢) ، يورجى - يورجى كالوير - يورجى
بانديم- يورجو - يورجو إلام (؟) . بوشى
، يوريو "بوريو" ، يوسف - يوسف أوجولار ،
يوهينو*

● القانون المتعلق بالغجر في مقاطعة
روميليا :

صدر القانون الخاص بالغجر في مقاطعة
روميليا بمعرفة السلطان سليمان الأول "
العظيم" عام ١٥٣٠ م ، ويساعدنا في الوصول
لفهم أفضل للمعلومات المتجمعة من سجلات
الضرائب القديمة ، حيث ينص هذا القانون علي
نقاط منها :

١- يدفع الغجر المسلمون من مدن استانبول
وايدرلين وأي مكان آخر في روميليا مبلغ ٢٢
أكشه عن أسرة ولكل فرد غير متزوج ،
والغجري " المسيحي " يسدد ٢٥ أكشه ، أما
بالنسبة للأرامل ' فالواحدة منهن تدفع أكشه
واحدة فقط كضريبة تسمى هنا "الرسم" .

٢- الزوجات "من الغجر" القاطنات
استانبول وايدرلين فيليبي وصوفيا واحترفن
مهناً غير قانونية يدفعن ١٠٠ أكشه جملة كل
شهر للسلطات القضائية .

٣- يدفع الغجر رسوم الزواج والغرامات
المقررة للجرائم والأعمال غير الشرعية مثل
بقية الرعايا وفقا لما يحدده القانون.

٤- العجر الذين يُبدون عناداً ويجولون بعيداً عن مقاطعاتهم الرسمية أو يَسْتخفون بمقاطعات أخرى أو بالأفنية الخلفية للمنازل، يجب العثور عليهم وتحذيرهم ومعاقبتهم بحزم وإعادتهم إلى مقاطعاتهم، ويتم تكليف قادة جماعاتهم وعمد قراهم، بالإضافة إلى آخرين من المخصصين بتلك المهام

بالعثور عليهم وإعادتهم وهذا واجب التنفيذ ، حتى يكونوا متواجدين دونما إخفاء لاماكن إقامتهم عند استحقاق الضريبة للسلطان أو لوجوب دفع التزامات أخرى.

٥- الغرامات والضرائب المعتادة والجزاءات الموقعة في جرائم الاعتداء الخطيرة بالإضافة إلى ضريبة البادوهافا "غرامات العقوبات الشخصية" المفروضة على العجر داخل السنجقية / المقاطعة تخص رئيس تلك السنجقية ، ولا يتدخل أي مسئول من الإدارة المحلية أو الجيش في هذا الشأن ، ويستثنى من ذلك العجر الذين تم تسجيلهم كأقنان أرض في إقطاعات وأراضي السلطان.

٦- تجمع الضرائب المفروضة على العجر في الأراضي الإقطاعية المذكورة عاليه من زعيم الرعية بالمنطقة ، أو رئيس العجر بالسنجقية ، أو رؤساء الإقليم في كل مقاطعة ، وليس للشرطة أو المسؤولين الآخرين أي حق في التدخل في أمورهم .

٧- إذا انتقل العجر المسلمون مع عجر غير مسلمين وعاشوا واندمجوا معهم، يجب تحذيرهم، وبعد إنزال العقوبة بهم، يقوم العجر غير المؤمنين بسداد الضريبة كالمعتاد.

٨- العجر الذين يقعون ضمن ملكية حددتها إرادة السلطان عليهم سداد ضريبة السلطان فقط (هاراش بادي شاهي) ولا يدفعون ضريبة الأرض وبقية الضرائب المعتادة الأخرى .

٩- يدفع عجر مقاطعتي برانيشيفو وسميديريفو مبلغ ٨٠ أكشه عن كل أسرة

١٠- يقوم زعيم العجر في مقاطعة نيكوبول (في زمن الحرب) بتلك الخدمة في هذا الإقليم .

١١- يقوم عجر نيكوبول - الذين يدفعون ضريبة الأرض عن كل عائلة - بسداد ٦ أكشه لممثليهم المعينين كرسوم معادلة .

١٢- يقوم زعماء العجر في منطقة نيش (وذلك زمن الحرب) بالخدمة في إقليم سميديريفو ، ويقوم باقي مسئولو الإقطاعية بالخدمة في إقليم الباشا .

ويشير ذلك القانون مرة أخرى إلى الوضع الخاص للعجر بالنسبة للمجموعتين الرئيسيتين من البشر بالإمبراطورية العثمانية ويقصد بهما جماعة المؤمنين (المسلمون) وجماعة الرعايا (المسيحيون) وهو يؤكد أن العجر المسلمين وتحديداً رؤوس العائلات والرجال غير

المتزوجين كانوا يدفعون ٢٢ أكشه بينما كان غير المؤمنين يدفعون ٢٥ أكشه وعلاوة على ذلك كانت كلتا المجموعتين تدفعان رسوم الزواج وغرامات الجرائم والمخالفات مثلما يدفعها بقية الرعية تماما ، أي من هذا المنظور لم يكن هناك أي اختلاف ذا شأن بينهم ، بالإضافة إلى أن التمايز بين الفئات المختلفة من العجر ، مع استثناء هؤلاء المنتمين لما يسمى سنجقيات العجر، فلم يكن واضحاً ولا محدداً بصورة ملموسة كما لم يكن واضحاً من ذلك النص - أيضاً- ما إذا كان أولئك المدعوون " زعماء للعجر " من مقاطعة نيكوبول ، وعليهم التزامات حربية وأعضاء في الإدارة العسكرية ، هم من العجر حقيقة أم لا. ويكشف ذلك القانون كذلك طموح الإدارة العثمانية في ضمان تجميع هذه الضرائب كاملة من كل فرد بما في ذلك العجر الرُّحَل الذين يجب توجيه انتباه السلطات الضريبية نحوهم بشكل خاص وقد تم تعيين عدد من أعضاء جماعات العجر مسئولين عن جمع الضرائب كضمان بأنهم سوف يتسلمونها في موعدها بالإضافة إلى مسئوليتهم عن عدم سدادها للسلطات ونتيجة لذلك علينا ألا أنندهش إزاء وجود حقوق معينة للحكم الذاتي ، وجود استقلال نسبي تشريعي ضمنه القانون للعجر، وقد تأكد ذلك الوضع بأدلة أكثر وضوحاً ، منها مثلاً صدور فرمان من السلطان سليم

الثاني عام ١٥٧٤ م الذي يجبر عمال المناجم
العجر من منطقة بانيا لوقا - الذين يتمتعون
بامتياز خاص - على تقسيم أنفسهم في جماعات
كل واحدة منها تتكون من خمسين فرداً وتختار
كل جماعة رئيسها الذي يكون مسئولاً عنها أمام
السلطات .. وينص ذلك الفرمان على الآتي :

تُعد جماعات العجر الموجودة بمنطقة
البوسنة معفاة تماماً من الضريبة الشخصية ومن
الضرائب الوقتية الأخرى (تكاليف اليورفي)
ومن الضرائب الإضافية (أفاريز) ، وبالنسبة
للعجر المذكورين عاليه يجب انتخاب فرد واحد
لكل مجموعة مشكلة من خمسين فرداً ليكون
قائداً لها (باشي جماعت) وليس لأحد أن يتدخل
في شؤونه أو يحد من سلطته بأي شكل ، ولو
خرق أي شخص القانون تتخذ إجراءات اعتقاله
بعد توفير الضمانات بواسطة الجماعة وبواسطة
قائده ، تتعقد جلسة استماع شفوية حول
الموضوع . وقد تقرر وجوب اشتغال العجر في
أعمال الحفر بالقرب من كامينجراد على أن يتم
مدهم بمتطلبات حياتهم اليومية ، وهذا ينطبق
أيضاً على الجماعة التي تقيم خارج نوفي بازار
(يني بازار) ، وعلاوة على ذلك ، (فأنني أمر
أنه بمجرد وصول هذا الفرمان السلطاني
طرفكم ، عليكم أن تبحثوا تلك المشكلة ، وعليكم
أن تتأكدوا بدقة ما إذا كان العجر المذكورين
عاليه قادرين على العمل في تلك الحفائر على

أساس أنهم معافون من الضريبة كما هو موضح سابقاً ، وعليكم طلب المشورة إذا عنت لكم ملاءمتها من الأشخاص المناسبين الذين يثق فيهم السلطان ، وبعد هذا يتوجب عليكم تسجيل وتصنيف العجر محل البحث في سجلات بشكل دقيق بقدر الإمكان وإرسال تفاصيل الموقف لنا)

● سنجقية العجر – العجر في الجيش العثماني

يؤكد القانون المذكور سابقاً تمايز الإدارة الخاصة والحالة القانونية والحقوق الممتدة والحكم الذاتي لأولئك الناس الذين يعيشون في سنجقية العجر (ليفا القبطيان) وكان هناك كذلك قانون خاص للسنجقية يتعلق بقائد سنجقية العجر ١٥٤١ م يكرر بشكل أساسي – ولكن بتفصيل أكثر – البنود الرئيسية للقانون المذكور ، وفي تلك الحالة لا تستخدم كلمة سنجقية كوحدة تحديد لمساحة أرضية ، وإنما تُستخدم بمعنى جماعة من الأهالي العجر الذين يقدمون معاونات خاصة في خدمة الجيش ، حيث ينقسمون داخل السنجقية إلى سرايا مع وحداتها المعاونة (الياماك) ويكون لها قواعدها بالقرب من الحصون العثمانية ، وعلى رأس كل مجموعة يأتي القائد (مير ليفا) وهو لا ينتمي للعجر غالباً ويكون مسئولاً عن أربعة من الضباط

وعن أحد عشر صف ضابط ، و يقيم زعيم
الغجر (رئيس سنجقية) في مدينة كيرك كليس
(وهى موجودة بتركيا الحديثة الآن) وتتشكل
من عائلات الغجر في هيرابولو وفيزا وكيشان
وكورلو وبونار هيسار وديموتيكيا وجيومور
جينا وفير وايسكي زارا ويانبولي والمناطق
المماثلة ، أي فيما تمثله منطقة ثراس الحالية
تحديداً ، ولقاء خدماتهم تسلمت تلك الجماعات
- وعددها ٥٣٤- ما جملته ٤٤٩ قطعة أرض
في سبع عشرة منطقة من روميليا ، وهذه
التطبيقات نُفذت أصلاً في إقليم اناتوليا
(الأناضول) لكن تم تعديلها وتطبيقها بصورة
أوسع على الغجر في منطقة البلقان وقد أدى
أعضاء تلك الجماعات أعمالاً معاونة للواجبات
العسكرية ، وليس في النشاط الحربي ذاته ، كما
أن الغجر تم تجنيدهم في الجيش ' حيث يوجد
دليل من عام ١٥٦٦ م على أن بعضاً من
جماعات دافعي الضرائب قد استدعوا لأداء
الواجب العسكري (الوجاق) وهم من الغجر
المسلمين و بالإضافة إلى عدد كبير من
المجندين من مربى الماشية الأتراك (اليوروك)
الذين أتوا للبلقان من آسيا الصغرى في ذلك
العصر ، وقد أحصى بول رايكوت ما بين
٤٧٢١ إلى ٥٠٠٠ مجند من أمثال هؤلاء في
الجيش العثماني خلال القرن السابع عشر ، كان
من بينهم ٥٢١ غجربياً ، وكان يتم تسجيل خمسة

أفراد من بين كل ثلاثين فرداً في الجيش النظامي ، في حين يقوم الـ ٢٥ الباقون بتوفير الخدمات المعاونة خلف خطوط الجبهة ، ولو كانت إحصاءات رايكوت صحيحة فلا بد أن الجيش العثماني كان يحوى ما بين ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ من العجر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وقد استمر استخدام العجر في الجيش العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر ، إذ يذكر راهب صربي في تقاريره السرية التي كان يرسلها للجيش النمساوي عام ١٧٣٧ م أن دفاع مدينة كوسوفو قد تُرك بأيدي العجر ، في حين قام العجر مرة أخرى عام ١٧٨٨ م بأداء دور في الدفاع عن كوسوفو ضد الغزاة النمساويين .

• العجر الرُحَل ...

كانت العقوبات الموقعة على العجر المسلمين الذين لم يستقروا (استمروا في حياة الترحال) بالإضافة إلى العجر غير المسلمين مناقضة للمبدأ الأساسي في السياسة الضريبية للإمبراطورية العثمانية التي نصت على أن يسدد المسلمون ضرائب أقل من نظرائهم من المسيحيين أو اليهود ، وقد وضحت أسباب تلك السياسة من النص المذكور سابقاً والمتعلق بالعجر في مقاطعة روميليا الذي أصدره السلطان سليمان العظيم ، حيث جاء الشرح

التفصيلي بأن العجر الذين يتجولون خارج حدود مقاطعاتهم الشرعية يجب البحث عنهم وإعادتهم حتى يمكن ضمان وفائهم بالتزاماتهم الضريبية ولم تكن المشكلة في الأساس اختلاط العجر المسلمين بأولئك من غير المسلمين لكن حقيقة كونهم في حالة ترحال يؤدي إلى عدم دفع ضرائبهم بانتظام ، وفي هذا الاعتبار تأتي ملحوظة تم إلحاقها بسجل ضرائب عام ١٤٩٨م المذكور سابقاً واضحة الدلالة على ذلك ، وهي تتعلق بجماعة (ماركو مصطفى) التي تتكون من المسلمين الذين تحولوا وقتها للمسيحية .

" انه السلطان الذي أمر بأن يسدد المسلمون الذين يغادرون جماعاتهم ضريبة الأرض شأنهم شأن كل غير المؤمنين "

وفي بعض الأحوال كانت السياسة الضريبية وسيلة لتنظيم حركة العجر داخل حدود الإمبراطورية بالإضافة لكونها وسيلة لتغيير البنية الديموجرافية (السكانية) في بعض الأقاليم ففرمان السلطان الذي صدر عام ١٦٣٧م - على سبيل المثال - يصنف الضرائب والرسوم التي كان على العجر دفعها كالاتي : ضريبة الرأس - ضريبة الأرض وضرائب أخرى (مثل اليوفا والكاشكون ، والبادوهافا ونيرها) ، وفي الجملة كان على العجر المسلمين سداد ما قيمته ٦٥٠ أكشه ، في حين كان غير المسلمين يدفعون ٧٢٠ أكشه ، ولم يكن الاختلاف بين

المجموعتين أكبر مما كان عليه في السنوات المبكرة وعلى أية حال ففي أمر السلطان الجديد (الصادر في العام التالي مباشرة ١٦٣٨م) تَبَّتْ ضريبة الرأس على الغجر المسلمين مبلغ ٢٠٠ أكشه للمقيمين بمنطقة روميليا ، في حين لم يكن على الغجر المسلمين والجماعات المماثلة من الرُّحْل الذين وصلوا - حديثاً وقتها - في منطقة اناتوليا (الأناضول في آسيا الصغرى) دفع هذه الضريبة ، كما كان مبلغ الضرائب والرسوم الأخرى التي كان يجب على هاتين المجموعتين دفعها مختلفاً كذلك ، وهذا تمايز لا نراه في مناطق أخرى .

وتعكس الوثائق العثمانية الباقية في تلك الفترة بتفصيل كبير رغبة الإدارة في إضافة السكان الغجر لسجلاتهم ودفعهم لسداد الضرائب المطلوبة ، حيث يتم تسجيل العمر والمهنة والعائلة مع العناصر الأخرى ، واعتادت تقسيمهم إلى مجموعات ضرائبية لكل منها رئيسها الاعتباري ، وتنقسم تلك المجموعات بدورها إلى وحدات أصغر على أساس الحي الذي يقطنه الغجر في كل قرية أو مدينة .

ولكل من هذه الأماكن زعيمها الخاص والمعروف باسم (كيتودا) أو سيد الجماعة وهكذا يتم تطبيق مبدأ مسؤولية الجماعات المحدودة الذي كان نظاماً نموذجياً للتوجه العثماني نحو رعاياها داخل الإمبراطورية .

وتربط تلك الوثائق - دائماً - بين ضرائب الجماعة وبين وحدات أرضية معينة حتى في حالة وجود غجر رُحل ، وتشير إليهم باسم المتجولين (جيزيندى) لكن مدى نجاح وكمال احتواء أولئك الرُحل لم يكن واضحاً ، حيث يبين سجل عام ١٥٢٢م - ١٥٢٣م إحدى عشرة جماعة من الرُحل فقط مسجلة لأغراض ضرائبية في قرى معينة ، ومنها على سبيل المثال :

* أراضى إقطاعية مصطفى باشا

* مقاطعة فيليبي

جماعة بدو باشاف ابن بايو ، أتوا من صوفيا ويعيشون في قرية ميركوفو مع الغجر المحليين تحت إدارة زعيم الغجر والعائلات المسيحية عددها سبع ، والدخل ٢١٠ أكشه .

* مقاطعة لوفشا

جماعة بدو ميهو بيلونز ، موجودة في منطقة مستنقعات بيليفن ، وعدد العائلات المسيحية سبع والدخل ٢١٧ أكشه .

وتوضح وثيقة من عام ١٥٥١م رغبة الإدارة العثمانية في دفع أولئك الرُحل إلى انتهاج حياة مستقرة .

"تقوم جماعات الغجر بقيادة أنواع جيدة من الخيول ، ولا يستقرون في مكان بعينه وينتقلون من مدينة لأخرى ، ومن مكان لمكان ينهبون ويسرقون ، فيحدثون قلقاً ومشكلات للسكان

وطالما لا توجد تعليمات منظمة لقيادة الخيول ولا حظر على امتلاك الصالح منها للقيادة ، فقد أصدرت تعليماتي أنه عند قدوم أي قبيلة عجرية تحت ظل السيادة العثمانية يجب إخطارها مقدماً أن أفرادها لن يمتطوا الجياد وإنما سيستخدمون الحمير والثيران بديلاً في تحركاتهم ، بالإضافة إلى نبذ حياة الترحال للاستقرار والعمل بالزراعة ، ويجب إرغامهم على بيع خيولهم من الآن فصاعداً وإذا ما اعترض أحد تجب معاقبته بالحبس".

وتمت إعادة تلك التعليمات عام ١٥٧٤م ومدت آثارها إلى لاعبي الأكروبات من العجر باستانبول الذين منعوا من استخدام الخيول ، وعلى كل ، من الواضح أن هذه القواعد ومعها بعض تعليمات إدارية أخرى محتملة ومماثلة كقرمان ١٦٣٠م الذي أصدره السلطان مراد الرابع حاول به إرغام العجر على الاستقرار والالتزام بمقار إقامة دائمة لم يكتب لها النجاح ، ففي مجال التطبيق العملي كان محالاً إجبار كل العجر الرُحّل على الإقامة الدائمة ولم تنظر إليهم السلطات على أنهم يمثلون مشكلة خطيرة ، كما يوجد - على أية حال - دليل آخر لمعايير مغايرة من أجل تحقيق هذا الهدف الذي قدمناه هنا ، وهي تعليمات خاصة - على سبيل المثال - قد حُفظت لنا ، تصف كيفية التعامل

مع الغجر الذين غالباً ما غيِّروا محال إقامتهم
أي عاشوا حياة الترحال دوماً.

حيث يمكن قراءة أحد نصوص فرمان
أصدره الحاكم الإقليمي لمقاطعة البوسنة عام
١٧٩٩ م كالآتي : " في الماضي صدرت
ضمانات بأنه ستصدر تعليمات منظمة تتعلق
بكيفية استقرار الغجر بالمدن لكي يمتهنوا حرفاً
محددة ولا يرتحلون - برغم ذلك - فقد نما إلي
علمنا أن مجموعة من الغجر المذكورين قد
هجرُوا أعمالهم يتجولون حول القرى ويرتكبون
أعمالاً مخالفة مثل السرقة وإحراق الممتلكات
وبهذا السلوك الأحمق يسببون الأذى للآخرين ،
لذا أمر بأن يتم عقاب تلك المجموعة المذكورة
أنفاً وفقاً للقانون حالما يتم كشفها وقت الجريمة
"والقبض عليها".

وفي الحقيقة كان تسجيل الغجر في الوثائق
الرسمية يتم فقط في حالة ارتباطه بالاستقرار
المؤقت لهم (وهو عادة في الشتاء) ، وكان
نموذج الترحال الفصلي - نسبة لفصول السنة
- والغير منتظم - هو الترحال خلال الفصل
الداقي ثم قضاء الشتاء في مكان واحد - نموذجاً
ثابتاً في منظمة البلقان ، ولا ندري إذا ما كان
ذلك النمط من الحياة والمعيشة قد جلبه الغجر
معهم أم فرضته عليهم الظروف الاقتصادية
والاجتماعية في البلقان ! وماذا كان دور الإدارة
العثمانية - في هذا الشأن - آخذين في اعتبارنا

تعمرها ضم العجر في سجلاتها الضريبية وربطهم بقري معينة ، و علي أية حال تعكس أغلب المعلومات الواردة إلينا في تلك الفترة صورة حياة القبائل الرُّحَل أثناء وقوفهم لدي المناطق الأهلة بالناس .

ويمكن استخلاص بعض الأفكار عن حياة العجر أثناء ترحالهم من دلائل الإجراءات القانونية ، التي منها علي سبيل المثال الشكوى المحفوظة من عام ١٦٣٤ م التي قدمها فلاحو سربتس باشا في منطقة بيتولا القضائية :

"..... يأتي العجر الرُّحَل غالبا إلي قريتنا ويعيشون في المنازل الخاوية والأجران..... ويسرقون الدجاج والحملان والغنم والملابس ويقطعون الأشجار والغابات وهم يسببون لنا المشاكل ونحن نلتمس منهم من المجيء إلي قريتنا "

وكان قرار المحكمة توفيقياً حيث قالت " يمكن للعجر المجيء للقرية ، لكن عليهم دفع قيمة ما تسببوا في إتلافه" وفي شكوى مماثلة سُجِلتْ - أيضا في إجراءات متعلقة بالتقاضي في منطقة - بيتولا لكنها تعود لعام ١٦٣٦ م، كان فلاحو جابيانى في بيتولا يشكون من وجود العجر المشردين والمشاكسين " الذين يسرقون ويتلفون حقول القرية " وكان القرار - في هذه الحالة - مختلفا عن حكم المحكمة

السابق حيث يحظر تحديدا علي جماعات العجر البقاء في تلك القرية بالإضافة للقرى المجاورة .
• توطين العجر في ظل الإمبراطورية العثمانية

حدثت عمليات نشطة لتوطين العجر في مدن وقرى البلقان ، والعجر الذين استقروا عاشوا في أحياء خاصة بهم تسمى " المحلات " ، وكان هذا مبدءا أساسيا لكل جماعات الأقليات في الإمبراطورية ، وكانت عملية التوطين شاملة لكنها بالطبع لم تشمل كل العجر الذين يعيشون في ظل الإمبراطورية ، وبجوار ذلك انتشر نمط جديد من الحياة شبه المتنقلة شيئا فشيئا، مع وجود قاعدة ثابتة لهم شتاء وحالة من التنقل بعيدة المدى في إطار حدود كل مقاطعة بصورة فعلية ، وليس من الغريب أن نجد في سجلات العام ١٥٢٣ م المذكورة أنفا أن غالبية العجر (بمن تم تصنيفهم كجماعات من الرُّحَل) لهم محال إقامة دائمة ، وقد حدثت حالات توطين مماثلة في مقاطعة اناتوليا " الأناضول " ، إذ لاحظ الرحالة العثماني الشهير ايفيليا سيلبي (١٦١١-١٦٧٩) أن أغلب العجر الذين عاشوا هناك قد توطنوا، وذلك في القرن السابع عشر ، وفي بعض الحالات ترك العجر حرفهم التقليدي ليمتهنوا حرفة الزراعة التي مارسوها في إطار نظام الملكية الزراعية

الإقطاعي أو إقطاعيات ضباط الجيش ذلك النظام الذي كان قائما حينذاك .

ففي سجل للإقطاعيات في إقليم صوفيا مثلا - يعود إلي عامي ١٤٤٥م - ١٤٤٦م ، توجد معلومات مفصلة حول إقطاعية يملكها علي الابن بالتبني لكارا حاجي والتي انتقلت إلي " سات " ابن علي الادريني عام ١٤٤٧م والتي شملت قرى أورلاندوفتش وهي جزء من صوفيا اليوم ودراكوفيتسا (في مقاطعة صوفيا) وجرايا (في مقاطعة بيروت) ودابيجيف (ربما تكون قد اختفت) ، وتستحق الأخيرة وهي الأصغر (قرية دابيجيف) أن نوجه لها اهتماما خاصا فهي تتكون من ١٥ عائلة مكتملة وثلاث أرامل من العوائل الذين يخصهم السجل تحديدا " بأنهم من العجر " وبمقارنة نسب الدخل بين رؤساء من قرיתי أورلاندوفتشي وجرايا ، نجد أنه بينما يحصل الرئيس في كل من قرיתי اورلاندو فيتش وجرايا متوسط دخل قدرة ٩١ أكشه من كل عائلة / أسرة ، وفي راكوفيتسا علي متوسط قدرة ٤٣ أكشه ، إلا انه يحصل علي ١٦ أكشه من كل أسرة في دابيجيف فقط مما يعني أن العجر في الإقطاعيات يقعون في أدنى السلم الاجتماعي معيشة .

وبعد عقود قليلة تالية ذكرت قرية دبيجيف ثانية في أحد سجلات الإقطاعيات المملوكة لسات ابن علي في مقاطعة صوفيا وساموكوف

تعود - بالكاد - إلي الربع الثالث من القرن الخامس عشر ، إذ تؤكد السجلات مرة أخرى علي " أنهم من الغجر " لكنها تذكر خمس عائلات فقط وهم عائلة كالويان ابن نيكولا وكالومان ابن راد وكويو ابن ليسكو وجوري ابن راديتسا وفوديل ابن عبد الله ، ووضح أن عدد دافعي الضرائب قد تقلص بسبب انتقالهم إلي أراضٍ إقطاعية أخرى علي سبيل الاحتمال ، كما يمكن ملاحظة ظهور الأسماء الإسلامية - كذلك - إذ تعد تسمية " عبد السلام " نمطاً قياسياً إسلامياً ، وقد أستخدم - كما ذكرنا من قبل - للإشارة إلي المسلمين المرتدين حديثاً . ويؤكد بعض المؤرخين (وبخاصة م. ت. جوك بيلجين) علي الدليل المأخوذ من سجلات ١٥٢٢ - ١٥٢٣ م (والذي ذكر فيه أن معلومات الرسوم المدفوعة للدولة علي شكل إنتاج الزراعي هي منقوصة تماماً) لأن مشاركة الغجر في العمل الزراعي كان متقطعاً وفي معظم الحالات واصل الغجر احتفاظهم بمهن وحرف معينة ، وعلي كل فأغلب المؤرخين يميلون للاعتقاد بأن لتلك الحالات الاستثنائية أسباب يجب البحث عنها في الظروف الخاصة بالغجر وبالخصائص المحددة للنظام الضريبي العثماني الذي ارتبط باستخدام الأراضي ، ويمكننا أن نذكر مثالا لتأكيد ذلك من الممارسات المذكورة في قانون إقليم

سيليسترا الذي يعود لعام ١٥٦٩ م حيث جاء ذكر جماعة من دافعي الضرائب العجر يوجد فيها اثنتا عشرة عائلة وسبع من دافعي الضرائب غير المتزوجين الذين تتضح التزاماتهم كما يلي :

" العجر الذين يتوقفون في الإقطاعية ويستعمرون قطعاً من أرضها يدفعون الرسوم والضرائب الخاصة بالأراضي ليد مالك الأرض في حين يسددون باقي الضرائب المقررة في المقاطعة التي دفعوا فيها تلك الضرائب من قبل "

وقد ذكرت معلومات جاءت في سجلات الإجراءات القضائية لإقليم صوفيا من بداية القرن السابع عشر أن من بين تلك الضرائب التي كان يدفعها العجر ضريبة " الانتقال " علي بيع محال الإقامة والمقدرة علي ٢٢ منزلاً وضريبة علي " الأغنام " ولدينا هنا بالتحديد دليل علي وجود محال إقامة دائمة وعلي درجة واضحة من الثراء بين العجر ، وهناك دليل آخر علي وجود عجر أثرياء نسبياً ففي عام ١٦١١ قام العجري ستيفان ببيع منزله في صوفيا بالإضافة إلي بيع محله وبعض ثمار الأشجار مقابل ٢٤٠٠ أكشه

• توزيع التزامات جمع الضرائب " نظام الملتمزم " :-

وبمرور الزمن بدأت ممارسة عمليات تقسيم عقود جمع الضرائب المستحقة علي العجر - بالإضافة للضرائب المستحقة علي كل رعايا الإمبراطورية - في الاستقرار في ظل العثمانيين. وللغرابة فإن الممارسة المقبولة كانت مسؤولية جمع الضرائب تتوزع هبوطا ليس فقط حتى مستوى الوكيل - الذي اشترى حق جمع تلك الضرائب - وإنما تتفرع مسؤولية إسنادها حتى يكلف بها ممثلو العجر أنفسهم ، فوفقا لفرمان السلطان لعام ١٦٣٨ م بشأن توزيع عقود جمع ضرائب الرأس من العجر والمجتمعات البدوية الأخرى أن يكون لكل خمسين فردا منهم من الخاضعين للضريبة " رؤوس العائلات " مسئول واحد يسمى شيري باشي معينا ليكون مسئولا عن عدم سداد الخاضعين له للضريبة المستحقة وعلي المسئول المعين توفير المبلغ المطلوب ، ثم يكون له الحق في استرداده من أقارب ذلك المتهرب من الدفع .

ويمكن أن نجد دلائل أكثر تفعيلا لنظام تحصيل الضرائب وبداية التغيرات التي حدثت لحالة العجر الاجتماعية وأوضاعهم الضريبية في فرمان السلطان أحمد الأول الذي يعود إلي عام ١٦٠٤ - ١٦٠٥ م الصادرة إلي حكام أقاليم الباسان ، فالوننا ، ديلفينو ، يانينا ومقاطعات أياتوليا التي كانت إقطاعيات

للسلطات المسلمة في أكارنينا * ووفقا لذلك
الفرمان منحت المسؤولية للقائد الحربي سليمان
- مالك تلك الإقطاعية الضخمة - لدفع كل
الضرائب المتنوعة عن الفترة من ١ مارس
١٦٠٤ وحتى ١ مارس ١٦٠٥ م لخزانة
السلطان مباشرة شاملة ضريبة الرأس وضريبة
الأرض والرسوم والغرامات والجزاءات
بالإضافة لباقي العوائد التي يجب جمعها من
العجر المقيمين والمسجلين كدافعي ضرائب ،
وكذلك من قاطني الخيام منهم الذين كانوا رُحلا
ولم يسجلوا كدافعي ضرائب ، ووجب علي
أولئك المسؤولين المحليين التعاون في جمع
الضرائب التي فرضت بمبلغ ١٨٠ أسيري^(١)
للمسلمين و ٢٥٠ أسيري للمسيحيين ، مما يعني
أن تغييرا ما حدث لمعيار فرض الضرائب لكل
العجر وليس فقط لأولئك الذين ضمتهم
المجتمعات الخاضعة للضريبة ، وليس لأحد أن
يضع عراقيل أو عوائق أمام تنفيذ هذا العمل ،
وأن على المسؤولين التأكد من عدم وجود أي
شخص يشكل اضطرابا أو قهرا للمجموعات
العرقية في تلك المسألة " .

وقد وجه الفرمان عناية خاصة للمشكلات
التي تواجه القبائل الرُحّل من العجر ، لو انتقلوا
ولم يسددوا ما عليهم من ضريبة ، إذ علي
السلطات القضائية المحلية إيجادهم و إجبارهم
علي سداد ضرائبهم وتغريمهم علاوة علي ذلك

مبلغ ٣٠٠ أسيري^١ ، وأن غيابهم عن المقاطعة لا يجب استخدامه مبررا لعدم السداد ، كما تعامل الفرمان أيضا مع المشكلات التي قد تنشأ من سداد الضرائب بالنسبة لنوع النقود كذلك . وبالنسبة للعجر المقيمين تعامل الفرمان مع القضايا المتعلقة بالضرائب وطرق جمعها من أولئك المقيمين بالأرض المخصصة كأوقاف أو إقطاعيات بالإضافة إلي أنه ألزم الحكام بالألا يسمحوا للإدارة العسكرية المحلية بمضايقة أو ظلم العجر ، وذلك يبين أن سياسة ربط العجر بالأرض وبالملكيات في ذلك الوقت قد بدأت بصورة واضحة حيث يقول في موضع آخر: (يقوم بعض الإقطاعيين من ملاك الأراضي مثل الانكشارية والمواطنين الأصليين وباقي رجال الدولة بإخفاء العجر المقيمين في منازلهم ومبانيهم و مزارعهم ، ولو كان ذلك يحدث حقيقة ، فاقبضوا عليهم وانفوهم ، وإذا لم ينصاعوا للأمر فأخطرونا بأسمائهم وبمقاطعاتهم)

وقد أوضح الفرمان أن الدولة العثمانية قد بدأت بالفعل في إلغاء الامتيازات الضريبية التي اختصت بها فئات محددة من العجر .

^١ الاسيرى وحدة صغيرة من العملة العثمانية صكت في استانبول في ظل الإمبراطورية العثمانية المترجم

(وبالنسبة للمقيمين من العجر الذين يقولون أنهم حدّادون ووقّادون^٢ وحراس للغابات ولذا فهم معفون من الرسوم والضرائب فلا تصدقوهم بشأن ذلك الإعفاء ، وإنما حصلوا منهم ما يتوجب عليهم دفعه وفقا للسجلات حتى آخر " مليم " ولا تسمحو لهم بوضع عراقيل أمام ذلك)

وقد تأكدت عمليات توزيع وتقسيم مسؤوليات جمع الضرائب من العجر في السجلات الضريبية لإقليم صوفيا عام ١٦٠٩ م (عندما كان المسؤول المعين هو علي هليل اسكندر) وبالنسبة لأعوام ١٦١٠م و١٦١٨م نجد أن تلك الممارسات موصوفة في فرمان السلطان لعام ١٦٨٤ م الصادر لحكام أقاليم تسالونيكي* بيرويا وجينيتا الذي أكد حق الحاكم حسين في جمع ضريبة الرأس والضرائب الأخرى من العجر في تلك الأقاليم ، وقد وصلت جملة مبلغ تلك الضرائب مبلغ ٦٥٠ أسبري لكل مسلم و ٧٢٠ أسبري لكل مسيحي وكانت فترة جمع تلك الضرائب محدودة خلال شهر (من ٩ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر) ومن الجدير بالذكر أن نري التبرير المقدم لجمع هذه الضرائب من العجر

^٢ الوقاد: الذي يقوم بعملية إحراق الفحم في الآلات البخارية وضمان تغذية الآلة به. المترجم

بذلك الأسلوب رغم عدم وجوب النظر إليه
ظاهرياً يقول: -

أن هذا الجنس من الناس يعيش منفصلاً
ويكون محدوداً في أعداده ، لكن له كافة
الاحترام ، ولندع فرداً واحداً - دون عائق
أمامه - يجمع تلك الضرائب والرسوم ،
المخصصة للميزانية العامة المكونة من
الضرائب والغرامات الموقعة بسبب الهروب أو
ارتكاب جريمة ، وفوق كل ذلك لا تسمحوا لأي
مسؤولين كبار أو إداريين أو موظفين مدنيين أو
ضباط شرطة أو مراسلين أو ممثلي المؤسسات
الدينية أو من أملاك السلطان أو ملاك الأرض
أو أي شيء أي أشخاص آخرين بالتدخل في
شئون العجر ، ابقوا العجر بعيدين عن الأفعال
الخاطئة ضد الدولة ، ولا توقعوا بهم ظلماً أو
قهرًا بأن تحملوهم أكثر مما يطلب منهم هذا
الفرمان السلطاني"

• كيف أكتسب العجر عيشهم ؟

عمل العجر في ظل العثمانيين في عديد من
المهن ، ففي السجل الضريبي لعام ١٥٥٢ م -
١٥٢٣ م غالباً ما تم تسجيل العجر كموسيقيين)
سازندي) وفي بعض الحالات نجد كل جماعة
العجر الضريبية مسجلة بتمامها كموسيقيين ،
و علي سبيل المثال ، جماعة كارا أو جلان ابن
أرخ من غابة فرانيا ، وفي حالات أخرى ، كان

زعيم الجماعة موسيقيا مثل بورو ابن كيريال من ميلانيك و ديف (أو ديو) ابن أفراد من ايتوس وعازف الكمان هيزير من منطقة إيني شلهير وآخرين . والانتشار الواسع لتلك الحرفة بين العجر تم توكيده فيما بعد ببراھين تاريخية ، بما في ذلك الوصف المتعدد لموسيقي العجر الذي سجله الرحالة من أمثلة كوكليت وهو يصف بلجراد عام ١٦٥٨ م ذاكراً:

(في كل مكان يقوم العجر رجالا ونساء بالعزف والغناء بسرور كبير مستخدمين آلات الفيولين والأشبه بآلات السيمبالو والطمبورة وكلها تشبه الجيتار لكنها تحوي خمس أوتار فقط ، وقد استمتعنا بتلك التسلية طوال رحلتنا كلها)

كانت الآلة الموسيقية الأكثر ذكرا في المصادر المختلفة هي آلات الزورناس - نوع من آلة ألبوا - ثم آلات النقر (الطبول) والثلاثي المكون من عازفين اثنين للزورناس وقارع واحد للطبل هو المشهد الشائع في البلقان حتى اليوم ، لكن هناك آلات أخرى كانت تستخدم ، وأغلبها آلات التامبورين وفي أزمنة أكثر حداثة استخدمت آلات وترية مختلفة ، وجنباً بجنب مع هذا هناك أدلة أكثر حول أشكال فرق الموسيقيين العجر ، مثلا وجود عازفين اثنين للكمان مع لاعبين اثنين للتامبورين مع مجموعة من الراقصين (وهم في الأساس من

النساء يطلق عليهن غالبا الشنجي أحيانا ما يكن من النسوة اليهوديات(اللواتي كن يقمن بتسليية الموظفين الأتراك والتسرية عنهم) بالإضافة للرحالة الأجانب) في الحانات والمنازل ويبقي سؤال لا إجابة له بصورة كافية ، وهو مسألة وجود العجر الحدادين في الإمبراطورية العثمانية ، فالعجر في كثير من بقاع العالم معروفون بمهنة الحدادة وكان لهذه المهنة عندهم تقاليد عريقة ، وقد حافظوا عليها جيدا في البلقان حتى اليوم حيث نجد رجالا من العجر مهنتهم المتوارثة هي - بالدقة - الحدادة وأعمال تشكيل الحديد بشكل عام ، فإذا ما وضعنا ذلك في اعتبارنا يصبح مثيرا للدهشة حقا عدم شيوع الحدادين من العجر نسبيا في فترات معينة وعلي سبيل المثال نجد في السجل - الذي نقتبس منه كثيرا - عن ضرائب عام ١٥٢٢ م - ١٥٢٣ م فردا واحدا تم تصنيفه كحداد وأربعة آخرين في أعمال مختلفة تتعلق بالحدادة (وكانت الأسماء المستخدمة لهذه الأعمال هي شيلنجير وتيمورجي وحداد) ومما لا شك فيه كان عدد كبير من الحرفيين الذين تواجدوا في سنجقية العجر من الحدادين فعلا لكن أعدادهم كانت محدودة وخدموا بأعمالهم الجيش فقط وليس الأهالي داخل الإمبراطورية ككل ، ويمكن وضع عدد متنوع من الفروض مقدما لشرح تلك المناقضة لكنك لا تجد فرضا

واحداً منها يبدو مقنعاً ، وهذا ما يعد أكثر إرباكاً
- في قراءة تلك الفترة - خاصة مع وجود دليل
أكثر قدما يعود للقرن الخامس عشر
بشأن العجر الحدادين وعمال تشكيل الحديد ،
وأي دليل يتعلق بأولئك الحدادين (مأخوذ من
السجلات الضريبية أو الصادر التاريخية
الأخرى) يصبح أكثر شمولاً - مرة أخرى -
من القرن السابع عشر فصاعداً ، ففي السجل
الضريبي لعامي ١٥٢٢ م - ١٥٢٣ م ووسط
الحرف الأخرى للعجر بخلاف الموسيقيين نجد
أيضاً صناع العلب الصفيح وصناع الذهب
وصناع السيوف ومواقد الطهي وصناع حُدوات
الخيول والأحذية " وكافة الإسكافية " وصناع
المسامير والجلود والخياطين " الترزية"
وناسجي الغزول والسجاد والصباعين وتجار
الحديد وصناع الحلفا ، وبائعي الألبان
والجزارين والكبابجية و البستانيين وسائقي
البغال والحراس وحراس السجون والخدم ،
والسعاة ، ومربي القروود وحفاري الآبار
وأخرين شاملة ضباط الجيش المؤقتين ورجال
الانكشارية ورجال الشرطة (سوبا شيز) وأطباء
وجراحين وكهنة ، ومن الصعب التيقن من
المدى الذي تفترض به تلك الحرف وجود
حرف تقليدية ، وإلي أي مدى تم التمكن من
إجادتها حديثاً رغم أنه من الواضح أن عدداً من

تلك الحالات يشير إلي وجود الخبرة المهنية التقليدية لمجتمعات معينة من الغجر .

وهناك مصادر هامة هي الملاحظات التي دونتها هذه الرحالة التي جاء ذكرها "إيفليا سيليبى" والتي حظيت بفرصة استخدام قائمة بيان لنقابات الحرفيين في استانبول ، وهي قائمة أعدت بناء علي أوامر السلطان مراد الرابع (١٦٢٣- ١٦٤٠ م) وقت ما كان الغجر يعيشون في حي بالاطا ، بمجرد استقرارهم هناك علي يد محمد الثاني وقت غزو المدينة ، وقد احتوت القائمة علي سبع وخمسين نقابة ، وجاء أول ذكر للغجر في النقابة العاشرة الخاصة بمربي الدببة والتي كانت تشتمل علي ما جملة سبعة وعشرين رجلا ، وفي النقابة الخامسة عشرة نجد تجار الجياد (جامبار) ٣٠٠ رجلا ، وكما كتبت إيفليا سيليبى:

(تجار الجياد هؤلاء أثرياء يملك كل واحد منهم إسطبلات للخيول تقدر جيادها من ٥٠ إلي ٤٠ جوادا عربيا ، وأغلبهم من الغجر رغم وجود آخرين ينتمون لأجناس أخرى)

واختصت النقابة الثالثة والأربعين بالموسيقيين وتتكون من ثلاثمائة فردا معظمهم - كذلك - من الغجر ، أما النقابة ٤٥ والتي تضم الممثلين وفناني التمثيل الصامت وراقصات ، ولتلك النقابة اثنا عشر قسما فرعيا أولهم يضم ٣٠٠٠ شخص يعيشون في حي

بالاطا وأغلبهم من الغجر ، والقسم الفرعي الثاني شمل ٣٠٠ صبياً راقصاً يعيشون - أيضا - في بالاطا ، ووفقا لما ذكرته ايفليا سيلبي من ملاحظات - ضمن الأعمال الوضيعة - نجد في العشرة أقسام الفرعية الأخرى لتلك النقابة هناك بعض الغجر لكنهم قلة - وكان موجودا بينهم بصورة دائمة اليونانيون والأرمينيون واليهود ، وقد جاء ذكر الغجر لآخر مرة في القائمة الشاملة لنقابة بائعي البوظة ، وهو شراب مُختمر يصنع من نبات الذرة .

• الصراع مع القانون :

شملت حرف الغجر بعضا مما يعد غير قانوني أمام الإدارة العثمانية ، ففي عديد من الحالات خاصة عندما يقيمون في المدن ، كان الغجر يكسبون عيشهم بامتهان " أعمال قذرة " بشكل أساسي ، مثل الأعمال المتنوعة التي لا تحتاج لمهارات أو تسول وأحيانا يحترفون أيضا عملا يخرق قوانين الإمبراطورية وهناك حالات اشتبك فيها الغجر في صراعات متعددة مع السكان المحليين تم حلها بواسطة النظام القانوني العثماني وينص تقرير كتب في شأن إجراءات قانونية بمنطقة صوفيا من يونيو ١٥٥٠م على الآتي :

" استدعى الراهب نيكوديم شخصاً عجرياً
اسمه درويش ابن عبد الله أمام محكمة الشريعة
الإسلامية وقاضاه في حضوره قائلاً :

" أن المدعو درويش باعني حصاناً أسوداً
مقابل ١٥٨ أكشه ، وقيل أن الحصان كان
بصحة جيدة وسليماً (لكن في الحقيقة) كانت
عينه اليمنى قد ذهب إبصارها ولا يمكنه الرؤية
بها ، إذن كان به - من هنا - عيبٌ وأريد
إعادته إليه و..... وبعد شرح
الدعوى التي عرضت بهذه الصورة انتقلت
القضية إلى المدعو درويش الذي قام بالرد :

" لقد عاين المدعى المذكور عيب الحصان
الذي يتحدث عنه وقبله بعينه.. "

وفى هذا الموقف كان على درويش أن يقدم
دليلاً على صدقه في إفادته ، وحيث كان غير
قادر على تقديم دليل على كلامه ، طلب من
الراهب المذكور أن يقسم أنه "لم يقبل الحصان
موضوع الدعوى على عيبه" ، وقام الراهب
بأداء القسم ثم حكمت المحكمة بإعادة الحصان
إلى البائع المذكور .

* نساء ساقطات:-

ومما يستحق الذكر ، وجود حرفة نادرة
إلى حد ما ، وهى مهنة تمارسها نساء العجر في
الإمبراطورية العثمانية ، ففي القانون المذكور
أنفاً والمتعلق بالعجر في مقاطعة روميليا ، أشار
إلى أن "النساء العجر في مقاطعات استانبول

وايدراين وفيليبى وصوفيا" اللواتي يشتغلن في مهن غير قانونية يجب أن يدفعن ١٠٠ أكشه جملة في كل شهر"

ويشير هذا التعبير الكنائى إلى العاهرات "النساء الساقطات" كما أنه واضح كذلك في الضريبة المرتفعة بصورة غير طبيعية التي عليهن دفعها ، وتصنيف الغرامة كضريبة هي صياغة تستخدم - حتى اليوم - في بلاد البلقان كوسيلة لتقنين الأعمال غير القانونية

كما كانت هناك - أيضاً - ضرائب جماعية على المجتمعات المسجلة كمصادر تمويل لمن يحصلون على دخلهم من مثل تلك المهنة. فمثلاً تذكر سجلات عامي ١٥٢٢ - ١٥٢٣م أن جماعة الياس في استانبول بضريبتها السنوية الخاصة تصل إلى ٥٠٠٠ أكشه وجماعة محمد بن كاراجا في ايدراين بضريبة تصل إلى ٣٠٠٠ أكشه وجماعة ياراماز بن تودور في بولفيدين بضريبة قدرها ١٤٠٠ أكشه ، وهذه المبالغ المدفوعة لخزانة الدولة كانت مرتفعة جداً خاصة عند مقارنتها بالضرائب التي تدفعها الجماعات الأخرى .

ويتكرر تأكيد وجود تلك الجماعات من النساء الداعرات من العجر في مصادر تاريخية أخرى تشمل مذكرات الرحالة الأوربيين ، الذين

تجولوا عبر الإمبراطورية لأسباب متعددة ،
ونذكر مثلاً من كتابات الكابتن شاد (١٧٤٠م) :
" في هاسالار بمقاطعة رازجراد قابلنا أول
امرأتين داعرتين في الإمبراطورية العثمانية ،
كانتا امرأتين لعوبتين من قبيلة تنتمي لأكثر
الأمم بؤساً ممن يدعونهم في فرنسا
"مصريين"؟!....."

كانتا تنتظران في أردية رائعة البهاء
وأكثر سمرة من أية امرأة مسلمة ممن تعيش في
تلك البقاع ، يغطيان رأسيهما بقماش حريري ،
وكانت كل ملابسهما من الحرير ... "
* الرحالة الأوربيون :

تعد ملاحظات الرحالة الأوربيين على
حياة الغجر في ظل الإمبراطورية العثمانية
شديدة القيمة كمصدر للمؤرخين ، وبالطبع لم
تكن مثل تلك الملاحظات التي يدونها غرباء
دقيقة دائماً أو متوافقة مع الوضع الحقيقي
لشئون الغجر ، ورغم هذا فهي تكشف جوانب
مثيرة في حياتهم ، مما لا تسجله المصادر
المحلية دائماً بل الأجانب هم من يلاحظونها فقط
، وقد ذكرت كتابات الإنجليزي هنرى بلاونت
في النصف الأول من القرن السابع عشر
الملاحظات التالية :

" لست واحداً ممن يعتبر هؤلاء الناس
أشراراً ، لكنهم يتميزون عن الآخرين بتفاهتهم
وكسلهم ، ولكونهم نفاية المجتمع لا محصلة

لأجيال متتابعة ، لأنهم يخوضون في الغناء ويتعرضون دوماً للشمس ، فهم أكثر سمرة من الآخرين ، وهم موجودون في كل مدينة تركية ، لكنهم لا يقومون بالسرقة مثل الغجر الموجودين لدينا لأنهم يخافون العقوبات الصارمة وهم يتنبئون بمستقبلك بمثل تلك الطريقة الخادعة التي يقوم بها الغجر عندنا ويقنعون - أيضاً - بالقليل ، وهم يُستخدمون - غالباً - في أداء الأعمال الحقيرة مثل كناسي الشوارع والحدادين والإسكافيين وصناع العلب الصفيح وما أشبه ، وقليل منهم من تم اختتانه ولا أحد يقوم بتعميدهم ، ويرتدون الخلق البالية بسعادة ، لكنهم لا يندهشون (لأحوالهم) ، ويعيشون في أكواخ ومنازل صغيرة في ضواحي المدن محاطين بالاحتقار " .

كما كتب ادوارد براون - وهو إنجليزي آخر - سافر عبر الإمبراطورية العثمانية :
"أقوياء وشجعان ، وكان بعضهم لصوصاً ويوجد منهم الكثير في المجر والصرب وبلغاريا ومقدونيا ، وأنا رأيت كثيراً منهم - أيضاً - في لاريسا والمناطق الأخرى في ثيسالي ، وهم أكثر انتشاراً في المدن ، حيث يدبرون معيشتهم باحتراف الأعمال الحقيرة والاتجار بالأعمال الحرفية اليدوية ، وكثير منهم يصبغون أياديهم وأرجلهم بالحناء الحمراء ، ويعدون ذلك تخفيفاً لتلك الأعضاء من لسعة البرد ، وبعضهم يصبغ

أطراف شعره ، ورغم انتشارهم لمدى بعيد إلا أننا نعتقد أنهم أتوا أصلاً من فالاشيا ومناطقها المجاورة ونظن أن أغلبهم من جواسيس الترك .

● الحالة المدنية للعجر:

كان السؤال الذي يثور غالباً بالنسبة للعجر ، هو ما هي الحالة المدنية التي كانوا عليها في ظل الإمبراطورية العثمانية ؟ ولكن الإجابة على ذلك السؤال لا تأتي بسهولة . فالمسألة معقدة إذ يحتل العجر حقيقة مكانة غريبة في البناء الاجتماعي والإداري الشامل للإمبراطورية ، فالسكان - كما هو مذكور آنفاً - انقسموا إلى فئتين رئيسيتين هما المؤمنين والرعايا ، لكن العجر لم يصنفوا في أي من هاتين الفئتين ، إذ تم تمييزهم من خلال انتمائهم العرقي ، كحالة نادرة في القوانين داخل الإمبراطورية العثمانية ، رغم أن النظرة إلى اليهود كانت تشبه هذا إلى حد ما ، وهذه المعاملة كانت نتيجة لممارستهم الدينية - على سبيل الاحتمال - وكما أوضحت ايفليا سيليبى "أنهم يحتفلون بعيد القيامة مع المسيحيين" ومع المسلمين يحتفلون بعيد الأضحى ومع اليهود بعيد الفصح ، ولم تكن هناك فروق كبيرة بين العجر المسلمين والعجر المسيحيين ، سواءً بهدف فرض الضرائب أو لحالاتهم الاجتماعية ككل ، وبشكل عام كانوا أقرب لمعاملة الرعايا

المحليين في السكان مع بعض امتيازات ضئيلة للغجر المسلمين ، ومنافع أكثر - لها اعتبارها - لمن يعملون بخدمة الجيش . وعلى أية حال يبدو أن هذا التوجه نحو الغجر قد تأصل داخل الشعور العام في ظل الإمبراطورية العثمانية ، وتكشف العديد من المصادر الاحتقار الواضح الذي يشعر به السكان - سواء العثمانيين أو السكان المحليين - نحو الغجر ، ويعتبرونهم أقل مرتبة ولا يستحقون أدنى اهتمام ، وهو نموذج اجتماعي طال صموده عاش بأرض البلقان حتى اليوم .

ورغم تلك الاتجاهات الاجتماعية السائدة وربما بفضلها - حظي الغجر بفرصة كبرى في الإمبراطورية العثمانية كي يحفظوا العديد من خصائص شخصيتهم الثقافية العرقية ، ومنها على سبيل المثال طريقة حياتهم البدوية بالإضافة إلى حرف تقليدية معينة ، وكما تبقى - في النهاية - جماعة عرقية مغلقة ، وككل فإن الحالة المدنية للغجر في ظل الإمبراطورية العثمانية تعد أفضل كثيراً من حالة أبناء عموماتهم في أوروبا الغربية حيث تعرضوا لاضطهاد جماعي قاس خلال نفس الفترة التاريخية (العصور الوسطى) وربما يفسر ذلك السبب في وجود أعداد كبيرة من الغجر في البلقان عنه في أوروبا الغربية في الوقت الحاضر .

● التشريع الرسمي والواقع اليومي:

يبدو أن المشكلات التي واجهها رعايا الإمبراطورية العثمانية نشأت بصورة متكررة - من الأسلوب الذي تُطبق به القوانين وليس في التشريع ذاته ، وهو وضع تغيّر بصعوبة في البلقان ، وهذا التحليل يُعد صالحاً تماماً بالنسبة للعُجْر وهناك دلائل تاريخية أكثر تُبرهن ذلك ، ففي البوسنة عام ١٦٩٣م تحول سليم بن عثمان العجري - وهو خباز - إلى محكمة سيراييفو مع طلب إعفائه من سداد ضريبة الرأس (التي تُفرض على غير المؤمنين) حيث قال في طلبه :

" أنا ابن رجل مسلم وأنا مسلم وأعيش في حي المسلمين ، وبالإشتراك مع المقيمين معي ندفع الرسوم حالما أتمكن من تدبيرها ، وفوق ذلك فأنا أصلى مع المسلمين خمس مرات في اليوم وأرسل أطفالي إلى مدرسة دينية لتعلم القرآن مع باقي الأطفال ، وأعمل ملتزماً بتعليمات حرفة الخبازة"

ومع طلبه أرفق وثيقة زواجه وخطاب دوري من السلطان يتعلق بدفع الضرائب التي يؤديها المسلمون ، ووفقاً للقرار النهائي للمحكمة تم إعفاء المدعى من سداد ضريبة الرأس ، رغم أنه كان واضحاً أن في عشرات من الحالات الأخرى لم يتمكن العجْر من فرصة التحويل إلى المحاكم الرسمية . ولم تأت إشارة في الوثائق

الرسمية للعثمانيين بشكل محدد أن على العجر أن يدفعوا الضريبة المسماة "ضريبة الدم" وتتم بأخذ الصبية الصغار من عائلاتهم حتى تقوم الدولة بتربيتهم ليكونوا جنوداً في الانكشارية وهى وحدات النخبة في الجيش ، التي تخضع مباشرة للسلطان .

رغم ذلك ، توحي الأدلة التاريخية في بعض الحالات أن الرعايا من سكان البلقان قد تحايّلوا بوسائل عديدة لإرسال أبناء العجر للسلطات العثمانية بدلاً من أبنائهم ، وبمعاناة هذا الأمر ، يشير عدد من تعليمات السلطان أن أولئك الذين يحاولون إخفاء أبنائهم ويستبدلون بذلك أبناء العجر سوف يعاقبون بالإعدام . وقد أدى ذلك إلى ظهور أسطورة عجرية في السنوات الحالية تقول :

(اعتاد الأتراك أن يأخذوا ضريبة الدم من كل أسرة ، بوضع علامة حمراء على أبواب البيوت التي أخذوا منها طفلاً بالفعل ، وفى أحد هذه البيوتات كان للعائلة طفلاً واحداً فقط ولكي يحفظوه من تلك النهاية ، اتبع أفراد الأسرة نصيحة بانجو فاسيل "باسل الأعرج" فذبحوا ديكا ونشروا دمائه على الباب ، وعندما رأى الأتراك العلامة تخطوا ذلك البيت ، ومن يومها يحتفل العجر بيوم القديس باسل " فاسيلوفدين " وذلك بذبح ديك ويضعون علامة من دمائه علي جباه الأطفال)

وبرغم أن الغجر كانوا قانونا غير عبيد إلا أن هناك عدداً من الحالات التي بيع فيها الغجر كعبيد ففي عام ١٥٣٣ م ذكر هانز ديرنزشوام أنه رأى مجموعة من الغجر ترسف في الأغلال داخل سوق العبيد وقد جُلبوا إلي المكان لعدم سداد ضريبة الرأس . كما وجد برهان آخر في تقارير رحالة أوروبيين آخرين وفي الوثائق الرسمية ، منها مثلاً ، أمر حكومي صدر عام ١٥٦٠ م للحكام المحليين في إقليم الدانوب يأمرهم أن يلتزموا بشدة بقاعدة عدم بيع الغجر - الذين قاموا بسداد ضريبتهم للأمير - في سوق النخاسة ، ورغم أن العبودية قد انتهت رسمياً في الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٩ م خلال فترة الإصلاح السياسي أو ما يسمى " بالتنظيمات " إلا أنها قد تلاشت تماماً مع ذلك الوقت وأصبحت محدودة الأثر بشكل عام ، بالإضافة إلي أن وضع العبيد عندئذ كان معقداً ومتنوفاً ومختلفاً - غالباً - عن القبول العام لاستخدام ذلك المصطلح بواسطة القوم ، فمثلاً يُعد الوزراء " عبيد للسلطان " وفقاً للقانون ، لذا فعبودية الغجر لم تكن عاملاً محددًا لحالتهم المدنية ولا وضعهم الاجتماعي داخل الإمبراطورية .

● هجرة الغجر داخل منطقة البلقان : -

لابد من النظر إلى وضع الغجر تحت الحكم العثماني في إطار مقارن ، وأحد تلك المقارنات

المثيرة يمكن أجراءها بين مولدافيا وفالاشيا ،
وهما من الولايات الإقطاعية للإمبراطورية
العثمانية ، والتي كان يهرب منها العبيد من
الغجر باحثين عن ملجأ داخل حدود
الإمبراطورية.

فمثلا في السجل السابق لعام ١٥٢٢-
١٥٢٣ م في مقاطعتي شومن وبروفاديا ، نجد
جماعتين من الغجر الوافدين حديثا من مقاطعة
فالاشيا قد تم تسجيلهما ، جماعة كولاجوز
المكونة من ثلاث عائلات مسيحية مقيمة ،
والرُحل تحت قيادة توتاشي ابن سلاف والمكونة
من ثلاث عشرة أسرة مسيحية. وتمت تلك
العمليات من الهجرة الداخلية علي مدي واسع
عند نهاية القرن السابع عشر حينما انتهزت
جماعات كبيرة من الغجر فرصة نشوب
الحروب بين النمسا والإمبراطورية العثمانية
والاحتلال النمساوي المؤقت (١٦٩٠ -
١٧١٨م) لأجزاء من شمال شرق الصرب
وشمال غرب بلغاريا مع شرق بانات كي ينفذوا
إلي قلب الإمبراطورية العثمانية ويستقروا هناك
، وقد أطلق بعض المؤرخين علي تلك الحركة "
الهجرة الغجرية الثانية نحو البلقان " ، وينسب
غجر هذه الهجرة إلي الجماعة اللغوية التي
يسمونها اللغويون " لهجات الفلاة القديمة " (
جوربيت فلاهوريا والمجموعات الأخرى)
الذين استقروا بسرعة عبر أراضي شبه جزيرة

البلقان ممتدين نحو الشرق بقدر ما تصل إليه
أراضي آسيا الصغرى.